



## بيان الاتحادات النقابية العمالية العراقية بخصوص القوانين العمالية قيد التشريع

يا أبناء الطبقة العاملة العراقية..

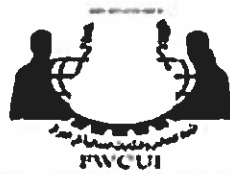
لقد ناضلت اتحاداتكم النقابية منذ سقوط النظام الدكتاتوري السابق وحتى الآن كممثل لمصالح العمال وحقوقهم ومكتسباتهم، باعتبارها اداتهم ووسيلة يدهم لتحقيق مطالبهم والسعي الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعمال العراق عموماً. وبدوركم ساندتم تنظيماتكم النقابية بالاتفاف حولها في جميع قطاعات العمل، ومنها القطاع العام، بالرغم من تمسك الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بقوانين النظام السابق الجائرة التي صادرت حق التنظيم النقابي في القطاع العام وعلى وجه الخصوص قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 150 لسنة 1987 وقانون العمل النافذ رقم 71 لسنة 1987 وقانون التنظيم النقابي سيء الصيت رقم 52 لسنة 1987 الذي حرم العاملين في القطاع العام من حقهم في التنظيم النقابي.

طلبت الاتحادات النقابية العمالية بإلغاء القرارات والقوانين الصادرة ابان العهد الدكتاتوري السابق التي تتعارض مع الحقوق الاساسية للعمل التي تضمنتها إتفاقيات العمل الدولية ، وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالحريات النقابية وقطعت الاتحادات شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه عبر المشاركة في التعديلات على مسودة قانون العمل الجديد ، والمشاركة في صياغة مقترح قانون التنظيم النقابي الجديد لضمان حق العمال والتنظيم النقابي في تلك التشريعات بما يتوافق مع الحقوق الاساسية للعمل التي تضمنتها إتفاقيات العمل العربية والدولية .

عملت الاتحادات جنباً الى جنب مع لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب العراقي في هذا الاتجاه وبدعم فني مباشر من قبل منظمة العمل الدولية ILO والاتحاد الدولي للنقابات ITUC ومركز التضامن العمالي الدولي Solidarity Center، وبمسند معنوي من قبل المنظمات النقابية القطاعية الدولية GUFs وأثمر ذلك عن إتمام تعديل مسودة قانون العمل من قبل لجنة العمل واللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي ، بالرغم من انه هناك بعض النقاط التي لا تزال عالقة بين الاتحادات النقابية العمالية العراقية مع اللجان البرلمانية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحق وحرية التفاوض الجماعي وحق الاضراب والتجمع ، دونما أي قيود وفق ما تنص عليه إتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة. حيث ان المسودة الحالية ، على سبيل المثال، تتيج للنقابات حق التفاوض فقط ان كانت تمثل %50 من عمال المشروع وهذا تقييد واضح لحق المفاوضات الجماعية ، وهناك بعض الثغرات التي اشارت اليها الاتحادات والنقابات العراقية ومنظمة العمل الدولية والمنظمات النقابية الدولية الاخرى مرارا وتكرارا فيما يتعلق باليات حل نزاعات العمل الجماعية واليات توسيع نطاق إتفاقيات العمل الجماعي، وبالرغم من ذلك الا ان المسودة الحالية تضمنت بعض النقاط الإيجابية عند مقارنتها مع قانون العمل ساري المفعول كون المسودة الحالية عاجت عدة قضايا لم يتناولها القانون الحالي ومنها على وجه الخصوص منع التمييز بكافة أشكاله وحظر العمل القسري وحماية المرأة العاملة وحق التفاوض الجماعي والإضراب.

وفيما يتعلق بمقترح قانون التنظيم النقابي فلا زال الخلاف قائم حول شمول القطاع العام بالتنظيم النقابي، حيث مازال المشرعون يرفضون إقراره وهذا ما بدا واضحا خلال إعداد مسودة قانون التنظيم النقابي وإتمام القراءة الأولى له من قبل لجنة العمل البرلمانية في مجلس النواب ، بالرغم من ان حق التنظيم النقابي في القطاع العام قضية جوهرية تنصدر أولويات النقابات العمالية العراقية وإن هذا الحق لم ولن تفرط به النقابات العراقية تحت أي ظرف كان ، وهو حق كفلته إتفاقيات العمل العربية والدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين ولن يتنازل عمال العراق يوما عن حقهم في ذلك.

### خاتمة



## ايها العمال المناضلون...

تطلعت المنظمات النقابية العمالية العراقية الى قيام مجلس النواب العراقي بالتصويت على قانون العمل الجديد وإقرار التعديلات والإصلاحات التي تقدمت بها النقابات بخصوص المسودة ، بالرغم من جميع النقاط التي تطرقت اليها النقابات أعلاه، وتم بالفعل الشروع بالتصويت على جزء من القانون لكن عملية التصويت لم تكتمل حتى الان بالرغم من مرور قرابة الشهرين على بدء التصويت ، وأدرج القانون أكثر من مرة على جدول أعمال مجلس النواب لغرض استكمال التصويت لكن لم يكتمل النصاب البرلماني لأكثر من جلسة تم تخصيصها للتصويت على مسودة القانون وذلك بسبب الخلافات السياسية بين بعض الكتل البرلمانية وهذا ما كان محل استياء واستغراب ممثلي العمال والنقابات العمالية في العراق حيث قدمت الصراعات السياسية على مصلحة البلد ومصحة عمال العراق ، الشريحة الأوسع في المجتمع . وبدورنا نحمل الحكومة ومجلس النواب العراقي مسؤولية التمسك بقوانين النظام الدكتاتوري السابق التي تصدر حقوق العمال وتنظيماتهم النقابية وكذلك نحمل الكتل السياسية في مجلس النواب مسؤولية تأخير التصويت على قانون العمل وإصدار قانون التنظيم النقابي الجديد ، الذي يجب ان يكون متوافقا تماما مع الحقوق والحريات النقابية الواردة في اتفاقيات العمل الدولية ، وعلى وجه الخصوص حق وحرية التنظيم النقابي في القطاع العام.

ومن منطلق الشعور بالمسؤولية الوطنية والأخلاقية والطبقية ، كان لزاما على الاتحادات العمالية العراقية إحاطة عمال العراق بما قامت به في هذا المجال، داعية العمال الى الوقوف صفا واحدا للدفاع عن حقوقهم والانتفاخ حول نقاباتهم ، بغض النظر عن مسميتها كونها تعمل بدا واحدة منذ أكثر من عام في سبيل إصدار تشريعات عمالية جديدة ، انطلاقا من ارتباطها بمصالح وأهداف الطبقة العاملة. كما تجدد النقابات العمالية العراقية تمسكها الشديد بمقررات مؤتمر مستقبل الحقوق والحريات النقابية المنعقد في بغداد بتاريخ 17 كانون الثاني 2014 الذي نظمته لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب بالتعاون مع مركز التضامن العمالي الدولي والذي حضره ممثلون عن اللجنة البرلمانية المذكورة ومركز التضامن العمالي الدولي ونحو 200 مندوب يمثلون الاتحادات والنقابات العمالية في عموم العراق والذي أكد فيه ممثلو عمال العراق على أهمية تشريع قانون عمل وقانون تنظيم نقابي يتوافقان تماما مع معايير العمل الدولية والإسراع بإلغاء كافة القرارات والقوانين التي تتعارض ومصحة العمال وتنظيماتهم النقابية وإشراك النقابات العمالية العراقية في كافة الخطوات التي تتعلق بتشريع القوانين التي تخص العمل والعمال والتأكيد على ترسيخ الحريات النقابية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للمنظمات النقابية العمالية العراقية من أي جهة كانت .

عاش نضال عمال العراق وتنظيماتهم النقابية ..  
المجد والخلود لشهداء الطبقة العاملة العراقية ..

### الموقعون

الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق GFIW

اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق FWCUI

الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق GFWUI

اتحاد نقابات النفط في العراق IFOU